

ق - 033/(11/13)/29 - خ(0618)



. نبيل العربي

الأمين العام لجامعة الدول العربية

لقمة العربية الأفريقية الثالثة

الكويت: 19 - 20 نوفمبر 2013

-



حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت رئيس القمة العربية الافريقية الثالثة

دولة السيد/ هايله ماريام دسالين - رئيس وزراء جمهورية اثيوبيا الفيدرالية والرئيس الحالي للاتحاد الافريقي والرئيس المشترك للقمة العربية الافريقية الثالثة، معالي السيدة الدكتورة/ انكوزانا دلاميني زوما - رئيسة مفوضية الاتحاد الافريقي،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

باسم جامعة الدول العربية يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان والتقدير لدولة الكويت أميراً وحكومة وشعباً لاستضافتها أعمال هذه القمة، وأن أشيد بالجهود الكبيرة والمميزة التي بذلتها دولة الكويت بتوجيهات حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد للإعداد الجدي والتميز لهذه القمة وتوفير كافة سبل نجاحها بالتعاون مع الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي، والشكر موصول إلى دولة ليبيا وجمهورية الجابون على الرئاسة المشتركة للقمة الثانية.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لمفوضية الاتحاد الأفريقي على ما تبذله من تعاون وتنسيق مستمر ومثمر في شتى القضايا ذات الاهتمام المشترك منذ اليوم الاول لإنشاء المفوضية عبر رئاساتها المتتابعة وصولاً إلى الاخت العزيزة الدكتورة زوما.. بما جعلها بمثابة المنظمة الشريك مع الجامعة العربية .. منظمتان تسيران معاً نحو تحقيق اهداف مشتركة ومواقف موحدة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

تنعقد القمة الحالية تحت شعار شراكة .. تنمية .. استثمار، بما يعبر بحق عن إرادة مشتركة.. عربية وافريقية.. حريصة على تفعيل وتعظيم التقارب الفريد من نوعه بين شعوب المنطقتين ثقافياً واقتصادياً وتاريخياً وجغرافياً، وترجمة أواصر هذا التقارب إلى برامج تنموية واقتصادية تعود بالنفع الملموس على الحياة اليومية للشعوب .. قمة تتعامل حقاً مع ضرورات المستقبل.

وأود باسم جامعة الدول العربية أن أعرب أن بالغ التقدير والامتنان لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت على مبادراته القيمة التي وجه بها اليوم في هذا الاجتماع بشأن تقديم القروض الميسرة للدول الافريقية بمبلغ مليار دولار وإطلاق عملية الاستثمارات في أفريقيا لتجسد شعار القمة شركاء في التنمية والاستثمار.



السيد الرئيس،

اسمحوا لي ان اقدم مجموعة مبادئ اتصورها ضرورية لبناء علاقة متطورة بين جامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي، مستمدة من مسيرة تعاونهما الطويلة، ومن مداوات الخبراء في هذا الشأن، كالمندى الاقتصادي العربي الافريقي الناجح الذي استضافته دولة الكويت مطلع الأسبوع الماضي:

**أولاً:** إن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الافريقي يمثلان دون شك الإطار العام للتعاون المؤسسي .. وسوف يستمران في تحمل مسؤولياتهما نحو تنسيق العمل القائم .. ولكن تحديات اليوم صارت تتطلب مشاركة اكبر من فعاليات ومكونات المجتمع المدني العربي والافريقي .. من قطاع خاص ومنظمات أهلية وصناديق وبنوك وطنية وقومية .. جنباً إلى جنب مع حكومات الدول الأعضاء والمنظمتين .. في رسم سياسات التعاون المستقبلية وترتيب أولوياتها، انطلاقاً من اقتراب فعاليات المجتمع المدني من الحقائق على الأرض وتداخلها مع خطط التنمية وخرائط الاستثمار في بلادها.

**ثانياً:** يقتضي نجاح خطط العمل المشتركة، من ناحية تعزيز القدرات المؤسسية للمنظمتين وآلياتهما المشتركة في تنفيذ ومتابعة وتقييم هذه الخطط.. كما يقتضي من ناحية أخرى، توسيع فرص مشاركة المؤسسات الاستثمارية والتمويلية والتنموية.. عامةً وخاصةً وأهلية.. في التنفيذ.

واشيد عالياً بالتجربة الناجحة للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.. الذي الزمه ميثاقه بحصر نشاطه في الدول الأفريقية غير الأعضاء بجامعة الدول العربية.. نجاحاً جعل الدول العربية في يناير الماضي تزيد رأسماله بخمسين في المائة دعماً للتنمية في أفريقيا. وانوه بالصندوق العربي للمعونة الفنية الذي يعمل بكل طاقة ونشاط. كما ادعو الى ضرورة زيادة الاستفادة من فعاليات المعرض التجاري، لتحفيز التجارة والاستثمار بين المجموعتين من خلال أفكار خلاقة تتماشى مع النمط المستهدف للعلاقات.

**ثالثاً:** تواجه الدول العربية والأفريقية عقبات حقيقية في العلاقات الدولية، بدءاً من عدم عدالة التجارة العالمية، والقيود على نقل التكنولوجيا، وضعف تدفق رؤوس الأموال بحجج واهية، وتلكؤ في المساهمة في حل أزمات سياسية مردها في كثير من الأحوال شدة الفقر. ويستلزم ذلك عدم تفويت أي فرصة في خلق تكتل اقتصادي فاعل يدافع عن المصالح المشتركة لشعوب المجموعتين. أن اقتصاديات المجموعتين لا زالت نامية وبحاجة إلى مزيد من التنسيق الفاعل للمواقف في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف والمنديات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية.



رابعاً: يحتاج تحقيق تكامل تجاري واستثماري إقليمي، بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني، أن تقوده مشروعات رائدة تصبح عنواناً للشراكة والتكامل، وفي طليعة هذه المشروعات يبرز:

أ- تعزيز التعاون في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي. بالارتكاز على نتائج الجهد المتميز المبذول على مدار سنوات من جانب وزراء الزراعة في أفريقيا والعالم العربي.

ب- تعزيز التعاون والاستثمار في مجال تطوير وتنويع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. حيث تقع جميع الدول العربية والأفريقية في منطقة الحزام الشمسي، وتتمتع معظمها بإمكانات جيدة في مجال طاقة الرياح. واقترح تشجيع هذا التعاون اعتماداً على: أولاً.. تنسيق الأطر القانونية والتشريعية الكفيلة بتنظيم الاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة، وثانياً الاستفادة من القدرات الصناعية للحكومات والمؤسسات الإقليمية والدولية وفعلي القطاع الخاص في هذا المجال في منظومة مشتركة لنقل المعرفة وتحديد أولويات الاستثمار. وثالثاً تحديد معايير الاستخدام الأمثل للمصادر المتجددة بما يتفق مع سياسة المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

على مدار السنوات الثلاث الأخيرة .. أي منذ القمة العربية الأفريقية الثانية تقريباً.. شهدت مجموعة دول عربية وأفريقية تحولات سياسية جذرية .. أثرت على مجمل الأوضاع العربية .. واثرت الى حد ما على مستوى متابعة بعض أنشطة وبرامج التعاون العربي الأفريقي الدورية التي تبنتها القمة.. حسبما هو موضح في التقرير المشترك لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمين عام جامعة الدول العربية .. غير ان الإرادة السياسية لتطوير العلاقات بين الجانبين ظلت تتقدم إلى الأمام بخطى وثيقة وان كانت بطيئة.

وفي حين اشير بارتياح الى الجهود الدولية الأفريقية الحثيثة لوقف تفشي ظاهرة الارهاب والجريمة المنظمة في مالي .. منعاً لانزلاق منطقة الساحل برمتها الى فوضى لا حدود لها .. وبالنسبة للمأساة السورية فمازالت الجهود العربية الدولية متواصلة لعقد مفاوضات جنيف (2) في اقرب وقت ممكن وفقاً لشلالات الدم والدمار في سوريا، وما أدته من معاناة إنسانية للشعب السوري الشقيق من نزوح ولجوء وتشريد.. وعودة هذا البلد الهام للعب دوره على الساحتين الإقليمية والدولية والتداعيات الخطيرة على أمن واستقرار المنطقة.



إن تنسيق المواقف السياسية بين الجانبين أمر طبيعي في إطار المحافظة على المصالح وصون الأمن القومي العربي والإفريقي. وقد كان التعاون السياسي على مدار السنوات الاخيرة رائداً بين المنظمتين تجاه دول بعينها كالسودان وموريتانيا والصومال وجزر القمر وفتح باباً واسعاً أمام مزيد من التنسيق والمبادرات المشتركة لحل أزمات مختلفة.

واثني هنا على الموقف القوي العربي والإفريقي المؤيد بقوة لإصلاح وتطوير الأمم المتحدة وأدعو إلى مزيد من التعاون والتنسيق بين المجموعتين حول تفاصيل جهود الإصلاح، كما أقدر اتفاق الجانبين الكامل على ضرورة تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار النووي.. كأساس ضروري لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي ولاستكمال معاهدة بليندايا، داعياً إلى أن تكون المواقف التصويتية العربية والإفريقية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية منطلقاً من هذا الأساس.

السيد الرئيس،

أسجل بكل احترام الموقف الإفريقي المبدئي الداعم لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، والوقوف بقوة أمام المحاولات الإسرائيلية للانتفاخ على قرارات الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية، ومعارضة الممارسات الإسرائيلية غير الشرعية المستمرة المتمثلة في استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات فيها.. وفرض العقوبات الجماعية على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.. وكلها مخالفات جسيمة وصارخة لأحكام القانون الدولي..

سيادة الرئيس، نحن في القرن الواحد والعشرين وقد انتهت جميع صور الاحتلال البغيض والعنصرية والابارتيد من جميع دول العالم.. وقراءة التاريخ تؤكد ان الاحتلال الإسرائيلي هو الآخر سوف يشهد ذات النهاية.. وسوف تنسحب قوة الاحتلال من فلسطين لا محالة.. لانها عكس حقائق التاريخ.. وضد المنطق الإنساني السليم.. وسوف تقام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي أن أعرب عن بالغ الاستياء والإدانة للانفجار الإرهابي الذي وقع اليوم بالعاصمة اللبنانية بيروت.. وأعبر للجمهورية اللبنانية رئيساً وحكومةً وشعباً عن التعاطف الكامل معهم، كما أعرب عن التعازي الخالصة لأسر الضحايا الشهداء.. وأعلن مجدداً عن التضامن الكامل مع لبنان الشقيق.

إن هذا الإرهاب يؤكد أهمية ما جرى الاتفاق عليه بين الجانبين العربي والإفريقي من ضرورة أن يشمل التعاون بينهما.. التنسيق في مجال مكافحة الارهاب.



أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن إي مشروع تكاملي جاد يقوم في الأساس على تعظيم المصالح المشتركة والاستفادة من المزايا الاقتصادية بل والجيوسياسية النسبية بكل الرشادة الاقتصادية .. فاققتصاد اليوم يعترف بالتكتلات الدولية الكبرى، وليس الدول الصغيرة المنفردة.. واعتقد أن هذه القمة "شركاء في التنمية والاستثمار" وضعت المنظمتين على الطريق السليم أمام مسؤوليات تاريخية.. وكلي ثقة بأنهما سيقومان بها على أحسن وجه.

والسلام عليكم ورحمة الله